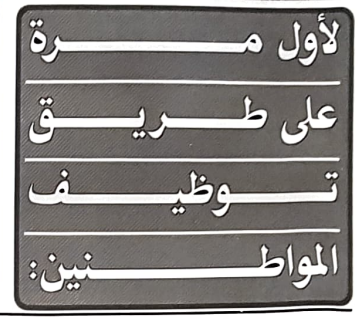

○ عبدالنبي الشعلة

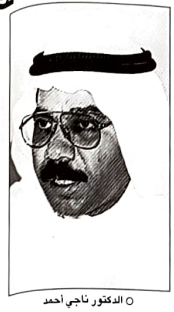
○ الدكتور ناجي أحمد

○ خالد راشد الزياني

○ محمد الخطيب

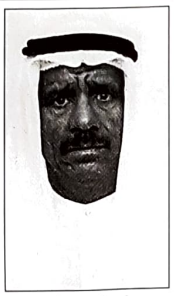
○ عبدالرحمن جشمير

○ فوزي كانو

تشغيل وتدريب الباحثين عن عمل

الدولة تدفع.. والشركات توظف وتدرب

رجال الأعمال يؤكدون أنه سيكتب النجاح لهذا المشروع

البعض يطالب بترك البرنامج مفتوحا دون تحديد أعداد المستفيدين

○ اثناء الدورة ○

تحقيق:
لطفي نصر

أصبحت عملية التدريب للباحثين عن عمل من الخريجين والمتسربين من التعليم هي القضية الأساسية الآن في الدولة.. أي انها اهم من المساعي الهادفة الى توظيف أبناء البلاد أو توفير المزيد من فرص العمل .. لأن الحجة الرئيسية لدى بعض الشركات ان توظيف غير المتدربين مضيعة أو هدر للوقت .. وانهم يفضلون المتدربين الجاهزين حتى لا تتعطل مصالحهم او تتعرقل خططهم الانتاجية. وطبعا المسئولون في وزارة العمل والمجلس الاعلى للتدريب يجعلون هذه القضية هاجسهم الاول.. مع انه من المفروض ان تعطي جميع الشركات والمؤسسات في البلاد الفرصة لأبناء البلاد للتدريب لديها على العمل أو على رأس العمل كما يسميه البعض.

وزير العمل الاستاذ عبدالنبي عبدالله الشعلة يقول: ان عدد المتخرجين في الثانوية العام والمتسربين من التعليم يبلغ عددهم سنويا ٧٧٥٠٠ بحريني وبحريني، ٦٠٪ منهم من خريجي الثانوية العامة والباقي متسرب من مراحل التعليم المختلفة.. ومن بين هؤلاء عدد من الخريجات أو المتسربات يفضلن البقاء في البيت او الزواج والبعض الاخر يلتحق بالجامعات او المعاهد.

اذن يبقى حوالي ٦٢٠٠ وهؤلاء هم الذين يبحثون عن عمل سنويا.

لكن كيف يتم توظيفهم بدون تدريب؟

لابد من توفير التدريب لهم.. ان فرص التدريب المتاحة في معهد البحرين للتدريب وغيره لا تتجاوز ٣٠٠٠ فرصة.. اذن يبقى حوالي ٣٢٠٠ لابد ان نبحث لهم عن فرص تدريبية عبر قنوات جديدة.

وزارة العمل استحدثت مشروعا جديدا في هذا الخصوص، واطلقت عليه اسم «التشغيل والتدريب» اي تشغيل البحريني وتدريبه في نفس الوقت بالمؤسسات والشركات .. المجلس الاعلى للتدريب سيتكفل بنفقات تدريبهم.. حيث ينص المشروع على ان يدفع المجلس ١٢٠٠ دينار لأي شركة عن كل بحريني تقوم بتشغيله وتدريبه في نفس الوقت.

والبرنامج كما يقول وزير العمل سيستوعب ٢٠٠٠ بحريني سنويا في البداية بحيث تتم زيادة العدد في المستقبل .. وبعد انتهاء فترة التدريب يصبح من حق كل شركة ان توظف المتدرب بها وتثبته على قوة العمل بها او أن تستغني عنه. ولا ضير في ذلك لانه ما دام قد تدرب سيكون من السهل عليه ان يجد وظيفة في جهة اخرى.. كما تلتزم الشركات بمنح المتدرب راتبا طوال فترة التدريب قصرت أو طالت وتحت رقابة واشراف وزارة العمل والشئون الاجتماعية.. وفي نفس الوقت فان البحريني المتدرب ليس ملزما بان يبقى في الشركة التي تدرب بها او ان يتركها الى جهة اخرى.

انقسام في الرأي

أصحاب العمل الذين شاركوا في مناقشة هذا المشروع انقسموا في الرأي.. البعض يرى التأكيد على نقطة عدم التزام الشركة بتوظيف المتدرب.. بينما البعض الآخر طالب بالالتزام .. وطالب البعض الثالث بتوسيع نطاق المشروع بحيث يشمل اكثر من ٢٠٠٠ بحريني وبحرينية سنويا .. ولكن يبدو ان وزارة العمل ارادت السير فيه تدريجيا لتخضعه للتجربة في البداية.. وانها سترصد له مبلغا محددا في كل عام وربما يزيد بالطبع اذا حقق نجاحا ملموسا.

بعض اصحاب الاعمال طالبوا ايضا بان ينطبق هذا المشروع فقط على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .. لان المؤسسات الكبيرة لديها مراكز تدريب.. وهذه نقطة وجيهة يتعين بحثها والاخذ بها.

ماذا يقولون؟

والآن ماذا يقولون عن هذا المشروع؟

يقول الدكتور ناجي احمد: ان هذا المشروع يؤدي الى التنسيق بين العرض والطلب من حيث انه يحسن من عناصر الطلب على القوى العاملة البحرينية.. ويؤدي الى تحسين وضع الانسان البحريني الداخل الى سوق العمل.. والمشروع يمثل نمطا جديدا من انماط التدريب قصير الاجل.. ويساهم في اندماج الخريج المتدرب في سوق العمل من خلال التدريب على نوع الوظيفة التي سيمنحه للمتدرب.

وقال: ان التدريب طبقا لهذا البرنامج سيتم وفق برامج تقرها وزارة العمل.. والتي ستتابع تنفيذها على ارض الواقع.

وقال: المهم ان الوزارة ستدفع ١٢٠٠ دينار للمؤسسة عن كل متدرب.. والمؤسسة او الشركة تدفع راتبا للمتدرب.. ومن حقها ان تحدد اسلوب ومدة تنفيذ البرنامج حسب طبيعة العمل بها.

برنامج جيد

ويؤكد السيد محمد الخطيب الرئيس التنفيذي لشركة اسري ان هذا البرنامج جيد وتستفيد به المؤسسات الصغيرة والكبيرة.. وان هناك احتياجات الوظيفية توظف وتدرب اعدادا اكبر سنويا مما يحددها البرنامج .. وتوقع ان يستوعب البرنامج عددا اكبر من ٢٠٠٠ متدرب وقد يصل الى ٤ او ٥ آلاف.. ولكن المسئولين في وزارة العمل لن يدخلوا اكثر من ٢٠٠٠، رغم ان الـ ١٢٠٠ التي ستدفعها الوزارة هي مجرد تمويل جزئي.

ولذا فان بعض اصحاب الاعمال يطالبون بعدم اشراك الشركات الكبيرة في هذا البرنامج.. ولكن المسئولين بوزارة العمل يؤكدون انهم لا يستطيعون رفض طلب اي مؤسسة تريد ان تدخل ضمن هذا البرنامج.

نريده مفتوحا

ولذلك نجد ان السيد خالد راشد عبدالرحمن الزياني رجل الاعمال المعروف يطالب بترك هذا البرنامج مفتوحا دون تحديد عدد ٢٠٠٠ او أكثر أو اقل.. ما دامت توجد اكثر من ١٠٠ الف وظيفة يشغلها اجانب في البلاد، وخاصة اعمال التكنولوجيا والمحاسبة او غيرها وكلها اعمال يمكن للبحريني ان يقوم بها.

ويرى السيد عبدالرحمن مرشد: ان هذه الفكرة جيدة وهي مطبقة من خلال الفنادق الكبيرة في البلاد.. حيث تستوعب الفنادق (٥ نجوم) الخريجين وتدربهم وتتحمل المقابل كاملا.. فهذا واجب وطني يتعين على الجميع القيام به.

ومن رأي السيد فوزي كانو ان يكون هذا البرنامج اختياريا للمؤسسات والشركات .. وان يكون للمؤسسة حرية انهاء تعاملها مع المتدرب.. إذا اتضح انه لا يصلح.. وهذا الرأي يوافق عليه وزير العمل لان البحريني لا يشكو ونسبة العمال البحرينيين الشاكين لا تتجاوز ٤٪ من مجموع الشاكين.

ويؤيد الاستاذ عبدالرحمن جشمير عضو مجلس الشورى هذا المشروع . لانه يرفع من مستوى الداخلين في سوق العمل من ابناء البلاد .. ويؤدي الى خلق فرص عمل جديدة .. ولابد ان تدعمه جميع المؤسسات والشركات.

تفاصيل المشروع

يرتكز هذا المشروع على توفير نمط جديد من التدريب يكمل ما هو متوافر حاليا من برامج التدريب النظامية ويغطي اوجه النقص والقصور في هيكل البرامج التدريبية المتوافرة في البلاد. ويتمثل هذا النمط في برنامج التشغيل والتدريب الذي يمنح الباحثين عن عمل فرص الالتحاق بالمهن المتوافرة والتدريب عليها وتطوير المهارات الاساسية في آن واحد. ويتميز هذا النمط بمرونته وقابليته لتلبية احتياجات الافراد والمؤسسات في نفس الوقت بدرجة عالية من الكفاءة. وفيما يلي نبين الاطار العام لهذا البرنامج:

مزايا برنامج التشغيل والتدريب:

يهدف هذا البرنامج الى توفير ٢٠٠٠ فرصة تشغيل وتدريب للداخلين الجدد الى سوق العمل بمستويات مهنية معترف بها من قبل اصحاب الاعمال وتؤدي الى فرص عمل حقيقية للباحثين عن عمل تهيىء لهم المستوى المعيشي المناسب، وتتضح مزايا البرنامج فيما يلي:

على مستوى المتدربين:

أ ـ التدريب الميداني المناسب للمتدربين لتمكينهم من الحصول على المهارات الضرورية لاداء اعمالهم بالصورة المطلوبة.

ب ـ الالتحاق بمواقع العمل واستيعاب اخلاقيات وسلوكيات العمل المطلوبة.

ج ـ توفير العمل والتدريب والتطور في آن واحد امام المتدربين.

د ـ منح الخيار للباحثين عن عمل لتجربة الوظائف والمهن المتوافرة.

هـ ـ الحصول على مردود خلال فترة التدريب.

و ـ القضاء على ظاهرة الاحباط والتذمر بين الداخلين الجدد الى سوق العمل.

ز ـ امكانية الحصول على مؤهل يسهل لهم الحصول على عمل في المستقبل.

على مستوى أصحاب الأعمال:

أ ـ توفير قناة مرنة لتوظيف المواطنين يتمكن اصحاب الاعمال من خلالها توظيف من هم مناسبون للعمل في مؤسساتهم.

ب ـ الحصول على الدعم المادي المناسب لاستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل ممن لا يمتلكون المهارات الضرورية للمشاركة في الانتاج بصورة كاملة وتدريبهم على أداء اعمالهم بالمستويات المطلوبة.

ج ـ توفير القناة الملائمة لمشاركة اصحاب الاعمال في اعداد القوى العاملة المناسبة.

د ـ الحصول على مردود ملموس للنشاطات التدريبية التي تقوم بها الشركات والمؤسسات.

على مستوى الحكومة:

أ ـ توفير ٢٠٠٠ فرصة عمل وتدريب امام الداخلين الجدد الى سوق العمل.

ب ـ تهيئة قوى عاملة وطنية مؤهلة للمشاركة في النشاطات الاقتصادية المختلفة في البلاد.

ج ـ رفع فاعلية استخدام القوى العاملة الوطنية والتسريع في احلالها محل القوى العاملة غير المواطنة.

د ـ توفير شراكة حقيقية بين الحكومة وارباب الاعمال والعمال في مجال التدريب وتنمية القوى العاملة الوطنية.

هـ ـ تاكيد جدية الحكومة في سعيها الدؤوب لتدريب وتاهيل العمالة البحرينية.

و ـ تحقيق وعد الحكومة بان الزيادة التي فرضت على رسوم الترخيص والتجديد تستخدم في تدريب وتاهيل المواطنين الباحثين عن عمل وانها سوف تضخ في سوق العمل.

الفئات المستفيدة:

يبدأ برنامج التشغيل والتدريب عندما يسجل الباحث عن عمل اول مرة لدى ادارة الاستخدام والتوظيف بالوزارة. وفي هذه المرحلة يتم استيفاء بيانات متكاملة عن طالبي العمل وتدخل جميع البيانات في الحاسوب وتصدر للباحث عمل بطاقة خاصة يبين فيها اسمه ورقمه الشخصي وعنوانه وتاريخ الطلب ورقم المراجعة.. ويحول بعد ذلك الى قسم الارشاد والتوجيه. ويقترح هنا فصل الباحثين عن عمل الى ٣ فئات وذلك على النحو التالي:

الفئة الأولى: فئة المتسربين من التعليم (الذين لم يكملوا المرحلة الثانوية) ممن هم في سن العمل.

الفئة الثانية: فئة خريجي المدارس الثانوية.

الفئة الثالثة: فئة الحاصلين على مؤهلات اعلى من المرحلة الثانوية (سنتين دراسيتين بعد المرحلة الثانوية على الاكثر).

ويهدف هذا التقسيم الى حصر الاحتياجات الخاصة بكل فئة اذ ان احتياجات الفئة الثالثة تختلف اختلافا كليا عن احتياجات الفئة الاولى ولا يمكن دمج الفئات الثلاث في مسار واحد.

شروط الانتفاع من برنامج التشغيل والتدريب:

من اجل الاستفادة القصوى من هذه البرامج يقترح ان يستوفي الباحث عن عمل الشروط التالية:

أ ـ الا يكون دون سن السادسة عشرة الا اذا كان قد اجتاز المرحلة الثانوية بنجاح.

ب ـ ان يكون قد مضى على تسجيله لدى الوزارة ستة شهور او اكثر.

ج ـ الا يكون مسجلا في اي برنامج تدريبي آخر يمول من قبل الحكومة او المجلس الاعلى للتدريب المهني او المجالس النوعية.

د ـ الا يكون قد استفاد من منحة دراسية على حساب المجلس الاعلى او المجالس النوعية خلال السنوات الخمس السابقة لتسجيله.

هـ ـ الا يكون عاملا في الحكومة او احدى المؤسسات الخاصة.

تمويل البرنامج المقترح:

يتم تمويل برامج التدريب لخريجي المرحلة الثانوية وبعض المتسربين من التعليم في الوقت الحالي عن طريق ثلاث قنوات رئيسية تتمثل الاولى في المخصصات التي ترصدها الدولة لجامعة البحرين وكلية العلوم الصحية ومركز التدريب للتموين والفندقة ومركز التطوير الوظيفي بوزارة الكهرباء والماء.. ويتم تمويل هذه المؤسسات من خلال الميزانيات السنوية المخصصة لكل منها اضافة الى بعض الموارد الاخرى من الرسوم المباشرة التي يدفعها المتدربون من المؤسسات الكافلة لهم.. اما القناة الثانية للتمويل فتتمثل فيما يخصصه المجلس الاعلى للتدريب المهني من ميزانيات التدريب ولدفع رسوم بعض الملتحقين ببرامج جامعة البحرين والبرامج التدريبية التي يتم الاتفاق على تنفيذها مع بعض مراكز التدريب الخاصة او تلك التابعة للدولة. وتتمثل القناة الثالثة في تمويل التدريب في الرسوم التدريبية التي تدفعها الدولة او التي تدفعها الشركات أو التي يدفعها الافراد مباشرة الى مؤسسات التدريب المختلفة في البلاد مقابل الحصول على خدمة تدريبية معينة.

تخصص هذه الاعتمادات للمؤسسات المشاركة في برنامج التشغيل والتدريب ويرتبط بالمؤسسة وبالباحث عن عمل. وتهدف هذه الاعتمادات بالدرجة الاولى الى تشجيع المؤسسات على تشغيل المواطنين ومنحهم التدريب الميداني المناسب، ويشترط في الشركات المشتركة في هذا النظام ما يلي:

أ ـ ان تتقدم ببرنامج تدريبي متكامل لكل متدرب بهدف تاهيله لاحتراف مهنة متفق عليها مع المتدرب والوزارة.

ب ـ ان تتوافر لدى المؤسسة الامكانيات والطاقات المناسبة لتوفير التدريب الميداني للمتدرب وتقييمه ومتابعته او ان يكون لديها اتفاق مع مؤسسة اخرى لمنح التدريب الذي لا يمكن للمؤسسة نفسها تقديمه.

ج ـ ان تلتزم بالشروط والضوابط المنظمة لبرنامج التشغيل والتدريب الذي تضعه الوزارة.

د ـ ان تمنح المتدرب راتبا شهريا فترة التدريب وتضمن له كافة الامتيازات التي يحصل عليها موظفوها من البحرينيين.

ويقترح ان يحدد اعتماد برنامج التشغيل والتدريب بمبلغ ١٢٠٠ دينار سنويا يقسم كالآتي:

أ ـ ٦٠٠ دينار للحصول على التدريب على المهارات الاساسية والتدريب التخصصي المطلوب بعد التشغيل على ان تدفع بعد اكمال التدريب دون اشتراط حد ادنى لمدة التدريب.

ب ـ ٦٠٠ دينار لحفز المؤسسات على المحافظة على موظفيها من البحرينيين للاستفادة من هذا الاعتماد، على ان تدفع على دفعتين كل دفعة قيمتها ٣٠٠ دينار تدفع بعد ستة اشهر من هذا الاعتماد، والدفعة الثانية في نهاية السنة. ويترك مقدار الراتب الذي تدفعه المؤسسة للمتدرب مفتوحا للاتفاق بين المتدرب والمؤسسة من اجل عدم المساس بحرية المؤسسات في تحديد اجور العاملين لديها.

ومن المتوقع ان يبرز بعض الصعوبات في تطبيق هذا النظام، ويقترح هنا معالمة كل قضية على حدة وتطوير الانظمة وتجديدها تبعا لمستجدات الامور. كذلك يجب التأكد من ان هذه الاعتمادات تستخدم للحصول على التدريب الاساسي والميداني وليس للدراسات العليا او الجامعية او اية دراسة اخرى غير مرتبطة باحتياجات العمل المباشرة. ويجب ان تخصص غالبية الاعتمادات لتمويل البرامج القصيرة المدى من اجل تسهيل التوظيف والاحلال السريع للعمالة المدربة.

مستلزمات تنفيذ البرنامج:

يتم تنفيذ البرنامج تحت مظلة المجلس الاعلى للتدريب المهني وللمجلس ان يحدد الآلية المناسبة للاشراف عليه ومتابعته. وعلى اية حال فان تنفيذ برنامج التشغيل والتدريب يستلزم توفير القنوات والاجهزة اللازمة لوضع مجموعة محددة من البرامج التدريبية المعتمدة وطنيا لبعض الوظائف والمهن المتوافرة في سوق العمل ووضع المعايير الاساسية لتقييم واعتماد ومتابعة تنفيذ البرامج التدريبية داخل المعاهد والمراكز التدريبية وفي المؤسسات والشركات. كما يستلزم تنفيذ هذه البرامج ايضا انشاء الجهاز الفني المطلوب لعملية ارشاد وتوجيه المتدربين اضافة الى توفير التمويل اللازم لتطبيق البرامج.

النتائج المتوقعة من تنفيذ البرنامج:

يخدم برنامج التشغيل والتدريب العديد من العناصر المتعلقة بالتطور الاقتصادي والاجتماعي في البلاد ويمثل طفرة نوعية في انماط التدريب الذي توفره الدولة سواء في القطاع العام أم القطاع الخاص. ومن المتوقع ان يسفر تنفيذ هذا المسار عن النتائج التالية:

أ ـ تشجيع اصحاب الاعمال على ادماج المواطنين في الوظائف المتوافرة من خلال توفير الدعم المادي للتدريب والتشغيل.

ب ـ رفع مستوى كفاءة المواطنين الداخلين الى سوق العمل وتهيئتهم لشغل الوظائف المتوافرة.

ج ـ منح الباحثين عن عمل فرصا حقيقية للتدرب واكتساب المعرفة والمهارة الاساسية والخبرة اللازمة للاندماج بصورة فاعلة في النشاطات الاقتصادية في البلاد.

د ـ رفع مستوى معيشة المواطن من خلال تاهيله للاعمال والمهن التي تمنحه المردود المادي المناسب للحصول على الحياة الكريمة.

هـ ـ توفير الفرصة لاصحاب الاعمال للمشاركة بصورة فعالة في منح التدريب المواءم الذي يواكب احتياجات الانتاج.

و ـ رفع مستوى القدرة التنافسية للمواطنين على الدخول والمشاركة في سوق العمل.

ز ـ تكوين جيل من المواطنين المؤهلين للقيام بمهام الانتاج في مختلف المهن والقطاعات مما يساهم في تشجيع الاستثمار في المشاريع الجديدة وخلق فرص عمل اضافية.

ح ـ تحقيق مصداقية الحكومة في ان الزيادة في رسوم الترخيص والتجديد للعمالة الوافدة تستخدم في تدريب وتاهيل المواطنين الباحثين عن عمل وانها سوف تضخ في سوق العمل.

ط ـ تشجيع الاستثمار في التدريب مما يساهم بصورة ايجابية في رفع مستواه وتطويره.

ي ـ رفع نسبة تشغيل الباحثين عن عمل مما يحقق زيادة الاستقرار الاجتماعي.

هذه بعض النتائج الايجابية المتوقعة من تنفيذ هذا البرنامج والذي سيوفر ٢٠٠٠ فرصة تشغيل وتدريب لطالبي العمل.